رجعية القانون الأصلح للمتهم

في القانون الجنائي الدستوري

دكتور

أحمد عبد الظاهر

أستاذ القانون الجنائي

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

الطبعة الأولى ٢٠٢٥

دار الأهرامات للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية

قائمة المحتويات

مقدمة 9

الباب الأول: قاعدة القانون الأصلح للمتهم 19

الفصل الأول: أحكام السريان الزمانى للقانون الأصلح 25

المبحث الأول: القانون الأصلح بين الأثر الرجعى والأثر الفوري 26

المطلب الأول: النظرية التقليدية، القانون الأصلح ذو أثر رجعى 27

المطلب الثاني: النظرية الحديثة، القانون الأصلح ذو أثر فوري 28

المطلب الثالث: ترجيح النظرية التقليدية 29

المبحث الثاني: رجعية القانون الأصلح بين الأصل والاستثناء 35

المطلب الأول: القانون الأصلح، استثناء من قاعدة عدم الرجعية 36

المطلب الثاني: تطبيق القانون الجديد الأصلح للمتهم كأصل عام 43

المطلب الثالث: تبني القضاء الدستوري لاستقلالية قاعدة القانون الأصلح 45

المبحث الثالث: أساس رجعية القانون الأصلح 54

المطلب الأول: اختلاف الفقه قديماً في تحديد أساس رجعية القانون الأصلح 57

المطلب الثاني: تبنى الفقهاء المعاصرين لفكرة الأساس المزدوج 62

المطلب الثالث: اتجاه القضاء الدستورى بشأن أساس رجعية القانون الأصلح 67

الفصل الثاني: تطبيق قاعدة القانون الأصلح 75

المبحث الأول: نطاق تطبيق قاعدة القانون الأصلح 77

المطلب الأول: مدى تطبيق القاعدة على الأحكام الموضوعية..... 79

المطلب الثاني: مدى تطبيق القاعدة على الأحكام الإجرائية 84

المطلب الثالث: مدى تطبيق القاعدة على أحكام تنفيذ العقوبة..... 93

المبحث الثاني: ضوابط تحديد القانون الأصلح 102

المطلب الأول: الضوابط الخاصة بالنصوص..... 103

المطلب الثاني: الضوابط الخاصة بكيفية المقارنة 107

المبحث الثالث: أوجه المقارنة بين القانون الجديد والقانون القديم..... 113

المطلب الأول: القانون الأصلح بالنظر إلى أركان الجريمة 115

المطلب الثاني: القانون الأصلح بالنظر إلى العقوبة 117

الباب الثانى: دستورية قاعدة القانون الأصلح 125

الفصل الأول: القيمة الدستورية لقاعدة القانون الأصلح 129

المبحث الأول: غياب الإقرار الدستورى الصريح لقاعدة القانون الأصلح. 131

المبحث الثاني: إقرار القاضي الدستورى لقاعدة القانون الأصلح 142

المطلب الأول: إقرار المحكمة الدستورية العليا الطابع الدستورى للقاعدة 142

المطلب الثاني: إقرار المجلس الدستورى الفرنسي الطابع الدستورى للقاعدة 146

الفصل الثانى: القوة الدستورية لقاعدة القانون الأصلح 155

المبحث الأول: الطابع النسبى لقاعدة رجعية القانون الأصلح 158

المبحث الثاني: التوازن بين رجعية القانون الأصلح وتحقيق الاستقرار القانونى 160

المطلب الأول: اختلاف التشريع المقارن بشأن القانون الأصلح الصادر بعد حكم بات 162

المطلب الثاني: موقف القضاء الدستورى 172

المبحث الثالث: التوازن بين رجعية القانون الأصلح والمصلحة العامة للمجتمع 175

المطلب الأول: القوانين المؤقتة 177

المطلب الثاني: تأجيل سريان القانون الجديد 184

الباب الثالث: مشكلة سريان النصوص الأصلح للمتهم فى قانون التجارة المصري 191

الفصل الأول: تحديد نطاق الأحكام محل الخلاف 197

المبحث الأول: استبعاد الأحكام الإجرائية من نطاق الخلاف 199

المطلب الأول: الصلح في جرائم الشيك 199

المطلب الثاني: الدعوى المدنية التبعية في جرائم الشيك 203

المبحث الثاني: الأحكام الموضوعية الأصلح للمتهم باعتبارها محل تطبيق القاعدة 206

المطلب الأول: نصوص التجريم الأصلح للمتهم 206

المطلب الثاني: نصوص العقاب الأصلح للمتهم 208

الفصل الثاني: الاختلاف القضائى بشأن سريان نصوص الشيك الأصلح للمتهم 213

المبحث الأول: الاتجاه القائل بتطبيق قانون التجارة الجديد باعتباره قانوناً أصلح للمتهم 215

المبحث الثاني: الاتجاه القائل بعدم توافر ضوابط القانون الأصلح فى قانون التجارة الجديد 218

المبحث الثالث: الاتجاه القائل بالتفرقة بين حكم الشيك الخطي والحكم الخاص بتخفيف العقاب 221

الفصل الثالث: الحل المستفاد من الطابع النسبي لقاعدة القانون الأصلح . 233

خاتمة 241